

ليبيا

## الثوار يتراجعون في سرت... وطهران تعترف بالسلطة الج

أخذت المناقشات بشأن تأليف حكومة ليبية جديدة في بنغازي، أمس، حيزاً واسعاً من المناقشات بين أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الذي يتولى زمام الأمور في البلاد بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي

## مناقشات مكثفة تسبق تأليف الحكومة الليبية

فيما كان أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الليبي مجتمعين في بنغازي، أمس، للتشاور بشأن تأليف الحكومة الانتقالية الجديدة، تواصلت المعارك بين الثوار وكتائب العقيد معمر القذافي بهدف تحرير آخر معاقل السلطة السابقة في سرت وسبها وبني وليد.

وأعلن المتحدث باسم المجلس الانتقالي أن القوات المناهضة للقذافي سيطرت، أول من أمس، على بلدة براك، بينما كانت تتقدم نحو بلدة سبها وهي من معاقل القذافي على بعد 750 كيلومتراً جنوبي طرابلس.

وفي سرت، مسقط رأس القذافي (360 كيلومتراً شرق طرابلس) حققت قوات الثوار تقدماً في المدينة أول من أمس، لكنها اضطرت إلى التراجع ليلاً تحت نيران قوات القذافي، من دون التمكن من تأمين المواقع المتقدمة التي كسبتها.

وقتل ما لا يقل عن 24 شخصاً وجرح أربعون في صفوف الثوار في قصف قوات القذافي، التي استعملت الصواريخ

والمدفعية الثقيلة والقناصة المترصين للدفاع عن معاقلها حيث الوضع متقلب. ومن بين الجرحى أصيب الزميل محمد بلوط، مراسل قناة الـ بي بي سي العربية، برصاصة بالكف ووصلت إلى الصدر، ما استدعى نقله إلى طرابلس، حيث ينتظر أن تصل طائرة طبية فرنسية لإجلائه إلى باريس اليوم لاستئصال الرصاصة.

وفي واحة بني وليد (170 كيلومتراً جنوب شرق طرابلس) دارت معارك عنيفة أول من أمس بعد هجوم مضاد شنته قوات القذافي أدى إلى سقوط قتيل وعدة جرحى في صفوف الثوار. ورغم المعارك الضارية، أعلن المتحدث العسكري باسم المجلس الانتقالي أحمد باني، أن السيطرة على سرت وبني وليد لا تعدو كونها مسألة «بضعة أيام». وأنه يكفي إعلان سقوط هاتين المدينتين للتغلب على مقاومة «المرتزقة» في سبها، آخر معاقل القذافي (750 كيلومتراً جنوب طرابلس).

أحد الطيارين العائدين من مالطا في طرابلس أمس (ليون نيال - أ ف ب)



الانتقالي أن اجتماعاً عقد بين رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل ورئيس اللجنة التنفيذية محمود جبريل وأعضاء المجلس الآخرين للتشاور في تأليف حكومة ليبيا الجديدة الانتقالية. وتوقع أن يظل محمود جبريل في منصبه بمنحبه رئيس وزراء مكلماً الشؤون الخارجية، وعلي ترهوني

واتهم حلف شمال الأطلسي بقتل 354 شخصاً خلال غارات جوية على مدينة سرت مساء الجمعة الماضي، وهو اتهام لم يتسن لوكالة «رويترز» التحقق منه من مصدر مستقل، لكن متحدثاً باسم الحلف قال في نابولي إن مثل تلك التقارير في الماضي ثبت كذبها. وفي بنغازي، ذكر مصدر من المجلس

نيويورك، التي سيشترك فيها مصطفى عبد الجليل، بعد منح المجلس الانتقالي مقعد ليبيا في المنظمة الدولية، كما أنه سيلتقي الرئيس الأميركي باراك أوباما غداً. في المقابل، قال المتحدث باسم القذافي موسى إبراهيم، إن الزعيم المخلوع ما زال موجوداً في ليبيا، وأنه يقود المقاومة.

## القرار 2009: قيود على التصرف بالثروة والسلاح

وقال السفير الروسي، فينالي تشوركين، إن المهمة الرئيسية للبعثة الجديدة بالتركيز على تحقيق السلام، لكن، «من المهم أن يعكس القرار الجديد نية المجلس النظر في المستقبل القريب، في قضية رفع حظر الطيران» المفروض على ليبيا. هذا الرفع سيكون تدريجياً بالتشاور مع السلطات الليبية، حسب نص القرار. اشترط المجلس في الإفراج عن الأموال الليبية المحتجزة في الخارج بموجب قراره السابقين مراقبة لجنة العقوبات على أن يلبي الإفراج احتياجات ليبيا الإنسانية، وتوفير الخدمات العامة وإعادة تأهيل قطاع الطاقة وبناء مؤسسات الدولة والبنى الأساسية المهذمة وتسهيل حركة القطاع المصرفي، بما في ذلك إحياء وسائل تعامل ليبيا التجاري مع الخارج. لكن دبلوماسيين أكدوا لـ «الأخبار» أن مليارات الدولارات ستبقى مجهزة المصير بحكم الصيغ المعقدة التي استخدمها القذافي وأتباعه في تمويه مصادرها واستخداماتها. وستتمكن الدول المحتجزة للأموال من الإفراج عنها بعد مرور خمسة أيام على إخطار اللجنة الدولية.

أتى القرار 2009 بعد قليل من موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن يمثل المجلس الوطني الانتقالي ليبيا في المنظمة الأممية، ابتداءً من الاجتماع المقرر للجمعية العامة في هذا الأسبوع، بتأييد 114 دولة، ومعارضة 17، بينما تعيبت 15 دولة عن التصويت. ومثل نائب ممثل ليبيا الدائم في الأمم المتحدة، إبراهيم الدباشي، الذي انشق عن نظام القذافي في شباط الماضي، المجلس الوطني الانتقالي. وأعرب عن تطلع بلاده لإنشاء «بعثة تقوم على السيطرة الوطنية لكافة الجهود».

الولايات المتحدة ودول أوروبية شريكة. البعثة ستشرف على «ضمان سلامة المواطنين الأجانب في ليبيا، ولا سيما الذين تعرضوا للتهديد وسوء المعاملة أو إحداهما»، كما ورد في البند (د) من الفقرة العامة الخامسة في القرار، وهي ناحية تصلح لحماية العمال المدنيين أو المرتزقة الأفارقة، وتصلح لكي تكون ذريعة للتدخل العسكري الأجنبي في حال اختفاء أو اختطاف أجنبي على الأراضي الليبية. وفي مجال رفع حظر التسليح، جاء في قرار مجلس الأمن بإبطال مفعول الحظر في القرارين السابقين 1970 و 1973 بالنسبة إلى الأسلحة والمواد من كافة الأنواع والمساعدة الفنية والتدريب والمعونات المالية وغيرها من أوجه المساعدة المخصصة تحديداً للأمن. وكذلك المساعدة في نزع السلاح، والتي تخطر اللجنة بها مسبقاً، بحيث يجري الاستيراد «إذا لم تعترض اللجنة على العملية خلال خمسة أيام». وبمعنى آخر، لن تكون ليبيا حرة في تقرير حاجاتها من السلاح وممارسة سيادتها إلى حين إلغاء هذه التدابير.

وبموجب هذا البند، يمكن أن يتسلل رجال الاستخبارات المسلحون والمزودون بوسائل قتالية مختلفة إلى ليبيا بشكل شرعي تحت غطاء الوكالات المختلفة كما حصل ويحصل في كل من أفغانستان والعراق. لكن القرار اكتفى بإبقاء الفقرات من 6 إلى 12 من القرار 1973 «قيد المراجعة المستمرة». وهذه الفقرات تتعلق بمنطقة الحظر الجوي وطلعات طائرات الأطلسي في أجواء ليبيا وشبها غارات تحت حجة حماية المدنيين. أمر نظرت إليه روسيا والصين ودول كثيرة بعين الريبة.

إنفاق الأموال التي سيُفزع عنها أو عائدات النفط والغاز. وسيكون لها دور في مراقبة مشددة لواردات السلاح التي سمح القرار باستئنافها ضمن قيود شديدة، ولم يرفع القرار منطقة الحظر الجوي التي فرضتها قوات الأطلسي. يُفترض أن تراقب البعثة عمل المجلس الوطني وترفع تقاريره للأمن العام للأمم المتحدة ومنه إلى مجلس الأمن، الأول خلال أسبوعين. وبموجب القرار، على المجلس الانتقالي العمل على جمع السلاح ومنع انتشاره بكافة أشكاله، بما في ذلك «الصواريخ من طراز أرض جو التي تحمل على الكنف والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة»، فضلاً عن تطبيق التزامات ليبيا بمنع الانتشار وفق القانون الدولي. وهذا البند الوارد في الفقرة العامة الخامسة من القرار في منتهى الأهمية؛ لأنه يمكن أن يمثل عقبة تحول دون رفع الوصاية الدولية عن ليبيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ إذ ليس هناك من قوة محلية أو دولية قادرة على جمع السلاح الفردي، وغير الفردي، الذي انتشر بعشرات الآف القطع، من أيدي الأفراد والمجموعات ضمن دولة شاسعة مفتوحة الحدود بحجم ليبيا. وتصبح هذه المهمة أكثر تعقيداً في ضوء الخلافات التي بدأت تطفو على السطح بين المجلس الانتقالي من جهة، والمجموعات المسلحة التي شاركت في القتال ودفعت مئات بل الآف الشهداء، في سبيل خلع العقيد وتطهير المدن من قواته. مجموعات عقائدية تنتمي إلى تيارات إسلامية تنظر إلى القوات الغربية التي ساندتها بعين الريبة، وخصوصاً أن عدداً من أفرادها تعرض للتعذيب والتنكيل والقتل على أيدي الاستخبارات الليبية بالتنسيق مع

نزار عبود

هتل الليبيون والعالم لرفع الحظر الدولي على واردات السلاح وتجميد الأموال

الليبية في الخارج من خلال قرار أصدره مجلس الأمن الدولي في نهاية الأسبوع الماضي. لكن المراقب للقرارات الدولية السابقة بحق العراق وكيفية تصرف الأمم المتحدة بأموال النفط مقابل الغذاء، لديه أسباب كثيرة لكي ينظر إلى قرار ليبيا الجديد بعين الريبة. فهو مليء بالفقرات القابلة للتأويل والتحريف، ويؤمن كافة الذرائع للراغبين في السيطرة على ليبيا تحت غطاء لجنة دعم أممية. ففي مساء يوم الجمعة الماضي، اعتمد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار 2009 القاضي بتأليف بعثة دعم دولية وإبغادها إلى ليبيا، ورفع على نحو مشروط لتجميد الأصول المالية وتوريد السلاح، القرار، بعد تشديده على دور الأمم المتحدة الريادي في الجهود الدولية الرامية إلى دعم «العملية الوطنية الهادفة إلى بناء ليبيا ديموقراطية مستقلة وموحدة»، قرر إرسال البعثة الدولية التي ستتولى رسم معالم ليبيا المستقبل.

بعثة «يونسميل» هذه مفوض إليها العمل لفترة أولية تمتد لثلاثة أشهر تساعد خلالها المجلس الوطني الانتقالي على استعادة الأمن في الداخل، وتعزيز النظام العام، ودعم الحوار والمصالحة الوطنيين، وإنجاز عمليتي وضع الدستور وإجراء انتخابات عامة إلى جانب هذه الأهداف السياسية ستتولى البعثة جملة مهام تدخل في الأطر الاقتصادية والقضائية ومراقبة صيانة حقوق الإنسان والأقليات ومراقبة كيفية

قراءة متمعنة في القرار 2009 تظهر أن ليبيا، شأنها شأن العراق، ستبقى خاضعة لوصاية دولية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولأهواء حلف الأطلسي إلى أجل يبدأ بثلاثة أشهر ولا ينتهي إلا بقرار دولي يصعب صدوره



مقاتلون معارضون للقذافي خلال مواجهات بالقرب من سرت أمس (فرنسا ليوغ - أ ف ب)